مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 20 العدد: 02 السنة: 2020 ص ص: 35-60

إشكالية الفقر في المجتمعات العربية: من التضمين الاقتصادي إلى الواقع الاجتماعي.

قراءة اجتماعية تحليلية.

The problem of poverty in Arab societies: From economic inclusion to social reality.
Analytical social reading

كمال صدقاوي [*]، جامعة ابن خلدون ، تيارت (الجزائر)، k.sedkaoui@yahoo.fr

تاريخ الإرسال : 2020/11/27	تاريخ القبول : 2020/12/05	تاريخ النشر : 2020/12/06	المؤلف المرسل : كمال صدقاوي

الملخص:

يناقش هذا البحث ظاهرة الفقر وتأثيراتها الاجتماعية، حيث يعتبر الفقر من أهمّ المشكلات الاجتماعيّة التي تواجهها العديد من الدول، وتتمثل في عدم قدرة الفرد على الإنفاق على ما تتطلبه الحياة من مصروفات، سواء كان ذلك مرتبطًا بالنفقة على الطعام والشراب أو بالنفقة على التعليم أو غير ذلك، فظهور الطبقات الاجتماعية وتمايزها في أي مجتمع يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك يسهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها. ومع اهتمام جل الباحثين عند دراستهم لمضمون الفقر بالاتجاه الاقتصادي وبالتالي كان من الضروري التعامل مع الفقر ليس كنتيجة، ولكن كإشكالية اجتماعية كبرى ترتبط بدرجة الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد، خاصة اذا أدركنا من قراءات للبيانات الرسمية الصادرة حديثا عن صندوق النقد العربي (2019)، نستنتج أن قيمة بعض المؤشرات مازال مرتفعا في الدول العربية خاصة منها نسبة الأمية، معدل التسرب.، ومنه كان للنواتج الاجتماعية للفقر أهمية.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الواقع، التحدي.

Abstract:

This research discusses a very important topic related to the field of social sciences, which is the phenomenon of poverty and its social effects, where poverty is one of the most important social problems. because this contributes to setting red lines in dealing with life data and resources. but as a major social problem related to the degree of economic and social opportunities available to individuals, especially if We realized from the readings of the official statistical data issued recently by the Arab Monetary Fund (2019), we conclude that the value of some indicators is still high in Arab countries, especially the illiteracy rate, dropout rate, and from it the social outcomes of poverty were important to take care of.

Keywords Poverty, the economic side, the social side, the reality, the challenge.

[*] المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر الفقر أحد الظّواهر الاجتماعيّة السيئة التي ازدادت نسبتها في الكثيرٍ من المجتمعات (Poverty, 2018, p 9-13)، ففي الوقت الذي تنعم فيه حيوانات البلدان المتقدمة بطعام تتوافر فيه مواصفات غذائية كاملة، وفي حين ينفق العالم على التسليح ما يتجاوز 800 مليار دولار سنويا، لا يجد البشر طعاما في البلدان النامية خاصة منها بلدان قارة إفريقيا (زيدان، 2008، ص20) وبالتالي تكمن أهمية موضوع البحث على ماله من أثر ظاهر على السلوك الإنساني بصفة عامة الفردي منه والجماعي. حيث سيساهم في الإجابة عن الكثير من الاستفهامات التي بقيت عالقة كون ظاهرة الفقر تتمحور في عدة قضايا سوسيو- اقتصادية، حظيت بأهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية الحديثة، كونها ضاربة في القدم، والعرب هم الأوائل الذين تطرقوا إلى اشكالية الفقر من عدة زوايا أهمها الجانب الاجتماعي وما تخلفه من آثار ونتائج على مستوى الأفراد ثم الجماعات (النوني، 2020،ص853-873)، في هذا الإطار أثير الكثير من النقاش والجدل عندما حاول عدد كبير من خبراء التنمية والمختصين في العلوم الاجتماعية وتحديد مفهوم الفقر نظرا لصعوبة وضع تعريف موضوعي، شامل نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولم تقتصر الصعوبة على تحديد مفهوم الفقر بل اشتملت أيضا على تحديد أسبابه المتباينة اجتماعية اقتصادية سياسية، ثقافية... نتيجة لذلك اختلف مفهوم الفقر من عالم اجتماع إلى آخر وذلك حسب الانتماء الفكري والإيديولوجي، فمنظرو مدرسة الصراع يعرفون الفقر بأنه « نتاج الصراع بين الطبقات الثرية والفقيرة، إذ تبحث الأولى عن زيادة أرباحها من خلال استغلال طاقات الطبقة الفقيرة وتسخيرها لخدمتها، هذا الصراع مرده إلى عدم تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تولد قيما متصارعة بين الطبقتين» (معن خليل، 1998، ص 192).ذلك أن مفهومه يتجاوز مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، فمظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات. واليوم حسب العديد من تقارير الأمم المتحدة (موقع الأمم المتحدة)، يعيش أكثر من 780 مليون شخص تحت خط الفقر الدولي، 11٪ منهم يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية أدنى الاحتياجات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، وأكثر من 160 مليون طفل معرضون لخطر الاستمرار في العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030. كما تشير الدراسات (موقع الأمم المتحدة)، إلى أحراز تقدم ملموس في الحد من مستوى. الفقر على مدى العقود الماضية .ووفقًا لتقديرات عام 2013، كان 10.7 في المائة من سكان العالم يعيشون على أقل من 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم. وهذه النسبة أقل بمقدار 35 في المائة من إحصائيات عام 1990 وأقل بـ44 في المائة عما كانت عليه في عام 1981. مما يدل على أن القضاء على الفقر في متناول أيدينا. أصدر البنك الدولي تقريره السنوي تحت عنوان«الفقر والرخاء المشترك » (عنان،جودة،2018، ص01) ' الذي يسعى من خلاله إلى محاولة القضاء على معضلة الفقر في الدول النامية بصفة عامة، استجابة لرؤيته الهادفة إلى تقليص

نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى أقل من 3% من سكان العالم ممن يعيشون على 1.90 دولار فقط في اليوم بحلول عام 2030. ومن خلال قياس مستويات الفقر، نتعرف على الاستراتيجيات التي تحد أو لاتحد منه بهدف مساعدة البلدان النامية على قياس فعالية البرامج التنموية وتوجيه استراتيجيتها الإنمائية في بيئة اقتصادية سريعة التغيير. وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقرية وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية. في هذا الاطار، أكد القادة العرب في القمم العربية، ولا سيما آخر ثالث منها (شرم الشيخ 2015 – نواكشوط – 2016 – عمان 2017)، العزم على المضي قدما لتحقيق التنمية المستدامة وتسخير كافة الجهود التي يمكن تحقيقها، ما يؤكد توفر الارادة السياسية، وعلى أعلى مستويات اتخاذ القرار في منظومة العمل العربي المشترك، لتعزيز كافة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بمختلف أبعاده، وتحقيق التنمية للمواطن العربي في إطار من العدالة الاجتماعية.و في نفس الاتجاه قدم (التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، 2017،ص 15-23)، تحليلا دقيقا ومفصلا لدراسة تمت لظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد في عشر دول عربية هي: الأردن، تونس، الجزائر، جزر القمر، السودان، العراق، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن، بالنسبة إلى الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الأسري، خلصت إلى عدة نتائج أهمها. انتشار الفقر المتعدد الأبعاد على نطاق واسع، فهو يؤثر على أكثر من أربع من كل عشر أسر وأطفال. تبلغ نسبة عدد الفقراء فقرا مدقعا 13.4 %، 38.2 مليون، أما النسبة التي أظهرها دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر المدقع فهي 6.6 %، وتبلغ نسبة عدد الفقراء في البلدان العشرة نحو 40.6 %. كما صنف التقرير الدول العشر التي شملتها الدراسة في ثلاث مجموعات استنادا إلى معدلات الفقر فيها.

– تشمل المجموعة الأولى البلدان ذات المستويات المنخفضة للغاية للفقر، وتضم الأردن، تونس، الجزائر، مصر.

– أما المجموعة الثانية فتشمل المغرب، العراق، وفيهما مستويات منخفضة من الفقر المدقع ومتوسطة من الفقر.

– أما المجموعة الثالثة فتضم بقية البلدان الأقل نموا، أي جزر القمر، موريتانيا، السودان، اليمن، ولديها مستويات متوسطة ومرتفعة من الفقر المدقع والفقر..

وفي نفس السياق أظهر تقرير جديد أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمتي مبادرة أكسفورد للفقر ومبادرة التنمية البشرية (تقرير-دولي-تفاوت-شاسع-في-مستويات-الفقر-عالمياً-وأفريقيا،2019)

«تفاوتات شاسعة» في مستويات الفقر عالمياً، معتبراً أن «المفهوم التقليدي للفقر صار بالياً». وأضاف أن البيانات الجديدة تؤكد بصورة أوضح من أي وقت مضى أن تصنيف البلدان على أنها غنية وفقيرة، أمر فيه إفراط في التبسيط. ويكشف فيما يخص الفقر بين بلدان العالم ومناطقه المتعددة، مؤشر الفقر الجديد يدرس حالة الفقر – ليس فقط بحساب المرتبات ودخل الفرد – بل أيضاً في تجلياتها «متعددة الأبعاد»، مثل فقر الصحة ونوعية العمل، والافتقار للأمان من تهديد العنف. وتسلط النتائج الواردة في المؤشر العالمي المتعدد الأبعاد للفقر

لعام 2019 الضوء على التباينات في كيفية تعامل الناس مع الفقر، كاشفا عن عدم المساواة الواسعة بين البلدان وبين الفقراء أنفسهم. وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنه «لمحاربة الفقر، يحتاج المرء إلى معرفة أين يعيش الفقراء» الذين «لا ينتشرون بالتساوي في كل أنحاء البلاد، ولا حتى داخل الأسرة». وأضاف أن المؤشر العالمي المتعدد الأبعاد للفقر لعام 2019 « يوفر معلومات مفصلة يحتاج إليها صناع السياسات كي يستهدفوا سياساتهم بشكل أكثر فاعلية». ولفت إلى أن «المؤشر المتعدد الأبعاد يذهب إلى أبعد من الدخل كمؤشر وحيد للفقر، من خلال استكشاف الطرق التي يختبر بها الناس الفقر في صحتهم وتعليمهم ومستوى معيشتهم..».وتظهر نتائج المؤشر العالمي المتعدد الأبعاد لهذه السنة أن أكثر من ثلثي الفقراء المتعددي الأبعاد – وعددهم 886 مليون شخص – يعيشون في البلدان متوسطة الدخل. وهناك 440 مليون شخص يعيشون في بلدان منخفضة الدخل. وفي كلتا المجموعتين، تظهر البيانات أن المتوسطات الوطنية البسيطة يمكن أن تخفي عدم مساواة هائلة في أنماط الفقر داخل البلدان.

و انطلاقا من النظرة التعددية الأبعاد للفقر كانت مساهمة عديد الباحثين في هذا السياق حيث سعى "بيار يورديو" Bourdieu.P" "للكتابة في العديد من الموضوعات التي أثرت وبشكل فعال في دراسة الكثير من الظواهر الاجتماعية، والذي يلاحظ أنه يتم التعامل مع الفقر ليس كنتيجة للشخصية أو قصور رأس المال البشري للأفراد، وليس كنتيجة للقوى الثقافية، ولكن كمشكلة اجتماعية كبرى ترتبط بدرجة الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد، هذه العوامل تعوق قدر البدائل المتاحة أمام الأفراد والمعروف باسم إتاحة الفرص. وفي نفس السياق يتحدث الكاتب «أوسكار لويس» (طالب عبد الرضا،2013، ص 10)، في دراسة له عن المجتمع المكسيكي، عن الفقر باعتباره ليس فقط مجرد حرمان اقتصادي أو تفكك اجتماعي، لكنه كذلك يخلق أسلوب حياة لها صفة «الانتظام والرضوخ». ويجعل الفقراء مائلين أكثر من غيرهم للانزواء وعدم الانخراط في الأنظمة الاجتماعية الرئيسية في الدولة، مع وجود أنماط خاصة بهم للحياة العائلية وأساليب للتنشئة الاجتماعية تجنح بهم نحو اللامبالاة والاستسلام للواقع والمستقبل المنبثق عنه. والمنطقة العربية تعتبر من المناطق ذات مستويات الفقر المنخفضة نسبيا خاصة إذا ما قورنت بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء أو منطقة شرق آسيا إلا أن ما حصل من تطورات سياسية في بعض الدول العربية خلال عام 2011.، أثار بعض المخاوف من أن التوازن الاجتماعي في بعض هذه الدول كان هشا، ويشير إلى أن الحجم الحقيقي لمشكلة الفقر والتقدير الدقيق لتداعياتها أكبر مما هو منعكس في نسب فقر الدخل السائدة (طالب عبد الرضا،2013، ص 10) فعند النظر في ما جاء في التقارير الدولية عن واقع الفقر في البلدان العربية سوف نجد أن معظمها يقدر نسبة السكان الفقراء بأقل من 2.5 % أو 3.5%، من إجمالي السكان (حسب خط الفقر الدولي، أي دولار في اليوم للشخص-حسب تعادل القوة الشرائية)، وهي نسبة الأقل بين مناطق العالم .ويبدو هذا القياس غير مقنع بالنسبة للكثير من الباحثين وصانعي السياسات والمواطنين على حد سواء، كما أنه يوجه رسالة مضللة مفادها أن مكافحة الفقر ليس من أولويات التنمية في المنطقة العربية (المعهد العربي للتخطيط، ص04). إذ

نجد أن المعطيات الإحصائية الرسمية تحاول دائما دفع المؤشرات إلى منحى إيجابي قصد إبراز نجاح المجهودات التنموية والسياسات الحكومية .أما المراكز المستقلة– إن وجدت – فتحاول اعتماد مؤشرات موضوعية وإبراز مستويات الفقر الأكثر قربا من الموضوعية .أما مصادر السياسيين، المفكرين والصحافيين المعارضين فيدفعون باتجاه المنحى التصاعدي لإبراز فشل البرامج التنموية للحكومات .من هنا يجد الباحث الموضوعي المستقل نفسه أمام إشكالية التعامل مع هذه المعطيات وغالبا ما يعتمد على مصادر المنظمات الدولية التي هي بدورها تواجه صعوبات جمة في التعامل مع المصادر الرسمية أو إنجاز عمل ذو مصداقية نظرا للتركيبة السوسيولوجية والثقافية لهذه المجتمعات وكذا حساسية دراسة هده الظاهرة من قبل السلطات الرسمية لهذه البلدان (غياط ومهري،2013، ص 05).و هذا ما ترجمته العديد من الدراسات الأمبريقية في الوطن العربي منها دراسات كل من بوسحاق كريمة (2004)، العايب(2004)، شهيب عادل(2008)، صليحة مقاوسي (2008)، لمودة فاطمة الزهراء(2012)، واسن(2012)، حاج قويدر قورين(2014)، طويطي ولعرج مجاهد(2014)، مهديد وحاجي(2016)، هرندي كريمة (2016)، بن جلول(2017)، و بناء على ما تقدم ..تدخل هاته المداخلة المقترحة محاولة الإجابة على بعض الإستفهامات من خلال 04 استفهامات أراها أساسية لموضوع إشكالية الفقر في المجتمعات العربية بين التضمين الاقتصادي والواقع الاجتماعي وهي :

- إلى أي مدى يمكننا اعتبار القراءة العابرة للتخصصات لإشكالية الفقر في الدول العربية لفهمه ضرورية ؟
- إلى أي حد يمكن اعتبار البعد الاجتماعي مهم في الدراسات السوسيو–اقتصادية لظاهرة الفقر ؟
- بماذا يمكن للعلوم الانسانية والاجتماعية المساهمة للحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر اجتماعيا؟
- نحو نظرة استشرافية نسقية لظاهرة الفقر بمختلف أبعاده السوسيو–اقتصادية.

1.1. أهداف البحث :

- تبيان أهمية البعد الاجتماعي في الدراسات السوسيو– إقتصادية لظاهرة الفقر.
- تشخيص السياسة التنموية التي اتبعتها الدول العربية في تكفلها بظاهرة الفقر.
- تقديم معلومات وبيانات تخص أبعاد ومؤشرات الفقر في الدول العربية.
- الوقوف على الانعكاسات السلبية لظاهرة الفقر على الواقع الاجتماعي للدول العربية .
- تقديم تصورات وآليات للمساهمة في الحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر اجتماعيا .
- تقديم اقتراحات لمساعدة الجهات المسؤولة على ايجاد بعض الحلول المناسبة للمشكلات الاجتماعية للفقر.

2.1. أهمية البحث:

- أهمية الموضوع المتناول، إشكالية الفقر من منظور اجتماعي..
- ما يمكن أن يقدمه من نتائج داعمة لتحسين العادات والسلوكات الاجتماعية والتقليل من آثاره الاجتماعية.
- سد النقص في الدراسات التشخيصية التي خصت التأثيرات الاجتماعية لظاهرة الفقر.

- تقديم مساهمات أكاديمية لسد النقائص الملاحظة في الأساليب التشخيصية وأنماط التكفل الحالية بظاهرة الفقر.

2. مصطلحات البحث:

1.2. الفقر:

حظيت ظاهرة الفقر مثلها مثل باقي المفاهيم باهتمام واسع من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية على تعددها وعلى مختلف المستويات التي تتميز بحملها مضامين ودلالات معرفية ترتبط بالإنسان في المجتمع، والتي لم تلق إجماعاً تاماً حولها، ويبدو الاختلاف خاصة بين علماء الاقتصاد الذين يعتمدون المعايير الكمية في تحديده، وعلماء النفس والاجتماع الذين يركزون أكثر على الأبعاد النفسية الاجتماعية. وانطلاقا من هذا يسود جدل كبير بين المهتمين بمفهوم الفقر من حيث التحديد والاستخدام.. ولكن مهما تنوعت الرؤى من اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، بيئية ..، فإن مفهوم الفقر يمكن تعريفه.. فالمعاني التي يدل عليها الفقر لغة تتلخص في« النقص والحاجة، والمعنى السائد الذي يتبادر إلى الذهن قبل غيره هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، تدني الحالة الصحية، المستوى التعليمي المنخفض، الوضع السكني غير اللائق، الحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، الإعاقة، البطالة)،الكوارث والأزمات بصفة عامة (بختي، بهياني،2018، ص 181-182)، ». وحدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه « عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة» (البنك الدولي،1990، ص41)، كما عرف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة على أنه « عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية» (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2001، ص 83)، ووفقا لمنظور الأمم المتحدة يتجاوز مفهوم الفقر الحرمان المادي ليعكس عدة أبعاد منها: (حاجي فطيمة، 2014، ص 29)،

- **بعدا اقتصاديا** : يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، والاستهلاك، والتملك، والوصول إلى الغذاء...إلخ
- **بعدا إنسانيا** :عدم تمكن الفرد من الحصول على الصحة، التربية، والتغذية، والماء المأمون، والمسكن.
- **بعدا سياسيا** :يتجلى في غياب حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وهدر الحريات الأساسية والإنسانية.
- **بعدا وقائيا** :يتمثل في غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية، والاقتصادية الداخلية والخارجية.
- **بعدا ثقافيا** :يتمثل في عدم قدرة الفرد على المشاركة بصفته محور الجماعة والمجتمع.

وتصنف كأسرة فقيرة إذا كان مستوى حرمانها يساوي أو يزيد عن ثلث أقصى حرمان ممكن في المستوى الثاني الأقل حدة من مؤشرات الحرمان .وعندما تصنف الأسرة المعيشية كأسرة فقيرة، يدرج أفرادها كافة تحت هذا التصنيف (التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، 2017، ص 16). أما التعريف الذي قدمه تقرير التنمية البشرية عن الفقر فكان« أنه الحرمان المادي والحرمان من خيارات وفرص العيش عيشة كريمة، وافتقار

الانسان للعيش بحرية وكرامة، واحترام الذات وتقدير الآخرين» (بلول، 2009، ص 554)،

–التعريف السوسيولوجي للفقر :

« هم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المساعدة الاجتماعية » (بختي، بهياني، 2018،ص182). ويعرفه"الإمام الغزالي "في سفره الموسوعي" إحياء علوم الدين (1991) "بأنه" كل فاقد للمال نسميه فقيرا ويميز بين خمسة أحوال للفقر، وهي: الزهد، الرضى، القنوع، الحرص والاضطرار (علي عبد القادر، 2002،ص02)، كما عرف بأنه «حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات». (علي القحطاني).

الشكل رقم (01) تطور مفهوم الفقر.-Jean (Pierre GLING et autres,2003,p 34)

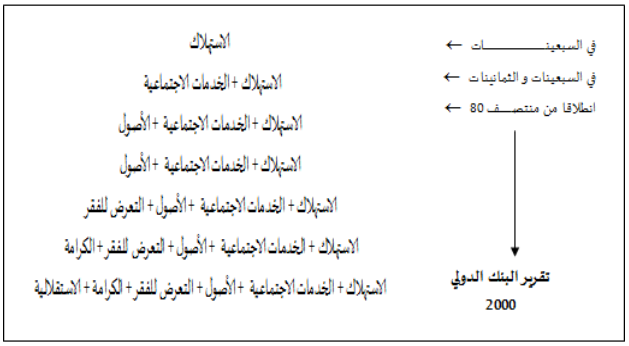

Source: Jean-Pierre GLING et autres(2003), « Les Nouvelles Stratégies Internationales Des Lutte Contre La Pauvreté» : Source2eme édition , Paris , économica, p 34.

بناء على الشكل رقم (01)، المبين لتطور مفهوم الفقر، نلاحظ أنه ومن بداية السبعينات كان ينظر له على أنه وفقط عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي، وتطور هذا المفهوم بتقدم السنوات ودخول متغيرات أخرى، وبالتالي تغير مفهومه إلى أن أصبح يشمل الاستهلاك + الخدمات الاجتماعية + الأصول + التعرض للفقر+ الكرامة + الاستقلالية.

– أنواع الفقر :

– الفقر الاقتصادي :

يضع هذا المفهوم الاقتصادي لتحديد مستوى الفقر للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء بناء على مستوى محدد من الدخل ونفقات الاستهلاك، بحيث يصف من هم دون المستوى بالفقراء ومنهم فوق المستوى بغير الفقراء، كما أنه يقع الفقر دون خط الفقر المحدد والذي يضمن توفير الغذاء الضروري واستهلاك السلع الأساسية للفرد' (رمزي،1988 ، ص 264).

- الفقر الاجتماعي :

هم الأفراد الحاصلين على مساعدات من الدولة والتي اعترفت الدولة بفقرهم، بحيث هذا المفهوم يتطابق مع المفهوم الإداري للفقر المسند إلى برامج الضمان الاجتماعي ومشروعات .الإسكان خاصة وأن المستفيدين من هذه البرامج والمشروعات يوصفون بالفقراء'كريم، 1994، ص11).

- الفقر النفسي :

يعبر عن شعور الأفراد بانخفاض مستوى معيشتهم والتي تقل بالمقارنة مع مستويات معيشية أفراد آخرين داخل الدولة أو في دول أخرى،

بحيث هو مفهوم ذاتي ونسبي تختلف من وقت لآخر حسب المعايير التي يضعها الأفراد لتحديد مستوى

معيشتهم ومدى حاجاتهم وأولوياتهم الضرورية. ومن ثم يشخص الأفراد الفقر دون الاستناد للمفاهيم الاقتصادية له (بلحول،، فضيل، 2017، ص 221).

– الفقر المتعدد الأبعاد :

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (IPM): يقوم بتعميم شدة الحرمان بالنسبة لمجموع السكان، سواء كانوا فقراء أم لا. فمصطلح «الفقر المتعدد الأبعاد» هو عبارة عن منهجية جديدة لقياس دليل الفقر، وهو مستخدم حديثاً لمقارنة الحرمان في دول العالم، ويقوّم درجة حرمان أفراد المجتمع من حيث (ظروف السكن، الصحة، التعليم).

التي تتضمن بدورها عشرة مؤشرات فرعية. ووضعت بلدان نامية عديدة مؤشرات خاصة بها لقياس الفقر المتعدد الأبعادُ صممت خصيصا لتلائم أولويات سياساتها الانمائية الوطنية ولتجاوز القيود المتعلقة بالحصول على البيانات مستخدمة طرقا بديلة في ذلك. وأثرت هذه الأساليب المبتكرة في قياس الفقر المتعدد الأبعاد بالفعل على المنظورات السائدة في الحد من الفقر، كما امتد تأثيرها إلى الخطط المستقبلية للحد من الفقر. وقد أصبح الفقر المتعدد الأبعاد جزءا من المؤشرات المزمع صياغتُها لرصد مدى تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والمعني بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد،2017، ص 04).يستند اختيار الأبعاد والمؤشرات لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الاقليمي إلى مصدرين:

- دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي الذي نشرته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية. حيث أعلن كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة أكسفورد عن إطلاق مؤشر جديد لقياس مستويات الفقر، مؤكدين أن هذا المؤشر سيمنح صورة متعددة الجوانب عن الأشخاص الذين يعيشون في معاناة ويمكن أن يساعد في وضع برامج إنمائية.

العملية التشاركية التي عقدت مع شركاء من جامعة الدول العربية ووزارات الشؤون الاجتماعية من مختلف أنحاء المنطقة، والتي تضمنت عقد عدد من المؤتمرات .. ويتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد من ثلاثة أبعاد (التعليم، الصحة، الظروف المعيشية)،و اثنى عشر مؤشرا. وبعد التعليم له مؤشران، أما البعد الصحي فله ثلاثة مؤشرات، أما مؤشرات مستوى المعيشة فتشمل :توفر الكهرباء، والمرافق الصحية .. (التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد،2017، ص 09). باعتبار أن الفقر البشري يتضمن أبعادا أخرى بالإضافة إلى الدخل، أفرد تقرير التنمية البشرية منذ عام 2010، دليلا للفقر المتعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار أوجها متعددة للحرمان الفردي والمتمثلة أساسا في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة (صندوق النقد العربي، 2019،ص 38) .

- وتشير تقديرات قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام 2018، أن قيمته تجاوزت 0.1 في الدول العربية أشد فقرا في الدخل، كما أبرز التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019، نتائج بعض الدراسات التي بينت انتشار الفقر المتعدد الأبعاد في بعض الدول العربية في ظل تواصل ظروف عدم الاستقرار (صندوق النقد العربي، 2019،ص 39).

2.2. الجانب الاجتماعي:

سعى "بيار بورديو" Bourdieu.P "للكتابة في العديد من الموضوعات التي أثرت وبشكل فعال في

دراسة الكثير من الظواهر الاجتماعية، والذي يلاحظ أنه يتم التعامل مع الفقر ليس كنتيجة للشخصية أو قصور رأس المال البشري للأفراد، وليس كنتيجة للقوى الثقافية، ولكن كمشكلة اجتماعية كبرى ترتبط بدرجة الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد، هذه العوامل تعوق البدائل المتاحة أمام الأفراد والمعروفة باسم إتاحة الفرص.

3.2. الواقع الاجتماعي:

الواقع الاجتماعي Social reality ، مصطلح في علم الاجتماع يعني الواقع الاجتماعي الكائن أو القائم أو الحاصل.. وقد عرف من قبل العديد من علماء الاجتماع منهم من ذهب أن «الواقع الاجتماعي الكائن إنما يتمثل بذلك الكل المتكامل الذي يتكون من عدة أبعاد نسقية أساسية هي : البعد البيئي أو الجغرافي والبعد البشري والبعد الحضاري والبعد الثقافي وأخيراً البعد التفاعلي التنظيمي وجميعها تتجسد بصورة مترابطة ومتكاملة في ضوء تجليات الوعي الاجتماعي (الذاتي والموضوعي)، سواء على مستوى الأشخاص أو الجماعات أو المجتمعات المحلية، أو على مستوى المجتمع ككل وتنظيماته المختلفة (الهمزاني، 1998).

3. إلى أي مدى يمكننا اعتبار القراءة العابرة للتخصصات لظاهرة الفقر في الدول العربية ضرورية:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات والحكومات، فهو ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية. وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها .وتشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن ويشكل الفقر أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم لكن بوجود تفاوت في حجمها من دولة لأخرى، كما أن طرق مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام البرامج والآليات والسياسات يختلف باختلاف تقدم هذه الدول (Narayan, D, 2013,vol 22).

أصدر البنك الدولي تقريره السنوي تحت عنوان« الفقر والرخاء المشترك 2018 » (عنان، 2018)، الذي سعى من خلاله لمحاولة القضاء على معضلة الفقر في الدول النامية بصفة عامة، استجابة لرؤيته الهادفة إلى تقليص نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى أقل من 03 % بحلول عام 2030. فالتعريف الجديد للفقر الذي أقره البنك الدولي في دراسته الأخيرة وفق عدد من الاعتبارات المعيشية الموضوعة من المرجح أن يكون لها تداعيات سلبية على خريطة الفقر في الدول العربية، فبينما تحاول معظم حكومات الدول الفقيرة تكييف تقاريرها بما يعكس صورة إيجابية عن جهودها لتحسين المستوى المعيشي، إذ عشرات الملايين من مواطنيها باتوا على بعد خطوات قليلة من مستوى خط الفقر وفق مقاييسه الجديدة، وذلك بعد أن ثبت للباحثين أن حساب معدل الفقر على أساس الدخل النقدي فقط كمؤشر وحيد للعيش اللائق، لا يمهد نحو إجراء مقارنات موضوعية وواقعية بين مستويات الفقر المعلنة ومستويات تحقيق الرفاهية بين الدول المختلفة، أو حتى داخل الدولة الواحدة عبر فترة من الزمن، كان لا بد من وضع اعتبارات أخرى لتحقيق الموضوعية في حساب

تلك المعدلات. مما دفعهم إلى البحث وإيجاد طريقة لقياس الفقر بأبعاده المتعددة، ونتيجة لذلك ظهرت أعمال بعض الباحثين في هذا المجال وسميت بالمقاربات متعددة الأبعاد، وعليه فقط اعتمد البنك الدولي(عنان،جودة،2018، ص01 فما فوق)،من خلال مجموعة بحوث الفقر والتنمية إلى وضع خمسة معايير سيتم الاعتماد عليها لتحديد معدلات الفقر العالمية في كل دولة، وهي:

أولاً: الدخل النقدي للفرد والأسرة.

ثانيًا: مستوى التعليم.

ثالثًا: مستوى البنية التحتية والمرافق العامة.

رابعًا: مستوى الخدمات الصحية.

خامسًا: مستوى الأمن.

وتستند هذه المقاربة في قياس الفقر متعدد الأبعاد على عدة أمور، من المفترض أن يشكل النقص النسبي أو المطلق فيها مصدرا للفقر. وتشمل هذه الاحتياجات التعليم والصحة وبعض الأمور المرتبطة بالمعيشة اليومية للفرد ومدى توفرها منها الماء والكهرباء والصرف الصحي ووسائل التواصل وظروف السكن. والتي تمثل الأهداف الرئيسية المعتمدة من طرف جدول أعمال التنمية المستدامة لسنة 2030.تتمثل الخطوط العريضة لهذه المقاربة في: (المندوبية السامية للتخطيط،2014، ص 03).

1- تحديد أوجه الحرمان في المجالات المذكورة أعلاه.

2- إعداد مجموع نقط الحرمان.

3- تثبيت عتبة الفقر.

4- حساب مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد.

1.3. مؤشرات الفقر في بعض الدول العربية:

رغم زيادة تباطؤ معدل النمو العالمي في السنوات الأخيرة، فإن إجمالي عدد الفقراء انخفض بأكثر من 68 مليون شخص في الفترة بين عامي2013 و2015، وهو ما يعادل تقريباً عدد سكان تايلند أو المملكة المتحدة. وقد أفلت عشرات الملايين من الأشخاص من براثن الفقر في هاته الفترة (تقرير" الفقر والرخاء المشترك،2018، ص 02).أما في الدول العربية ورغم عدم توفر بيانات محدثة عن مؤشرات الفقر فيها، إلا أن البيانات المتاحة تشير إلى أن الدول العربية في معظمها تعتبر من الدول ذات معدلات الفقر المنخفضة نسبيا، حيث تتواجد جل الدول العربية، المتوافر عنها بيانات خلال الفترة 2010 – 2015، ضمن مجموعة الدول ذات نسب الفقر المنخفضة، إلا أنه وخلال السنوات الأخيرة ومع تفاقم التطورات الداخلية غير المواتية فيتوقع أن يكون قد زاد الفقر، (صندوق النقد العربي، 2019،، ص 37)، وحسب آخر البيانات المتوفرة فان نسبة الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية تتراوح بين 4.8 % في المغرب، 48.6 % في اليمن، فملاحظة الجدول رقم (01)، ندرك التباين الواضح في مستويات الفقر في الدول العربية، حيث يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، تضم المجموعة الأولى المغرب، الجزائر بنسب فقر أقل من 10%، تليها المجموعة الثانية والتي تضم كل من الأردن وتونس بنسب فقر تراوحت بين 10- 20 %، تليها المجموعة الثالثة بنسب فقر أكثر من 20 %، وتضم عددا من الدول العربية محدودة الدخل جيبوتي، العراق، لبنان، مصر فلسطين، موريتانيا، سوريا، السودان، اليمن (صندوق النقد العربي، 2019، ص 290)، كما يوضحه الجدول رقم (01):

الجدول (01) نسب الفقر في بعض الدول العربية.

المجموعات	البلدان العربية	السنة	نسبة الفقر وخط الفقر الوطني
الثالثة	العراق	2014	22.50
	موريطانيا	2014	31.00
	اليمن	2014	48.60

المصدر : صندوق النقد العربي (2019)، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد »، الملاحق الاحصائية، ص 290 بتصرف.

حيث يلاحظ أن أكثر من نصف الدول العربية سجل فيها الفقر أكثر من 20%، رغم أن بعضها يحوز على موارد طبيعية مثل العراق، وعليه تبقى الظروف الجيوسياسية لها دور كبير في ارتفاع نسب الفقر في بعض البلدان العربية.

2.3 أبعاد ظاهرة الفقر في البلدان العربية : هناك العديد من الأبعاد منها (علي القحطاني،بدون تاريخ):

- **البعد السياسي** :

نجد في هذا البعد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع. التفرقة، وعدم المساواة، التحيز والجهل، وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة المرء، والجوع وسوء التغذية والتشرد، وضعف الصحة...إلخ (مجموعة من الخبراء، 2008، ص 76-77)..نجد أيضا الحرب قد تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة لأنها تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة والحصار الذي يفرض على أي بلد، حيث لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالأكل – والملبس). ونجد أيضا أن السياسات المنتهجة في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر من خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر (قورين،2014، ص 18). وهو ما أكده الباحث دانيال كاراماني Daniele Caramani، في كتابه الصادر عن جامعة أوكسفورد، "the Comparative Politics"حيث تناول الباحث في فصله الواحد والعشرون، ظاهرة الفقر واللامساواة وتأثيراتهما السياسية، مناديا بضرورة جعل كل من القضاء على الفقر وعدم العدالة التوزيعية أهدافا لكل سياسة تقوم بصنعها وتنفيذها الدّولة.حيث أكّد الباحث أنّ ظاهرة الفقر هي المسؤولة عن مدى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الدولة.في حين يذهب بعض الباحثين على غرار ناتاليا دانييلو Natalia Dinello، وفلاديمير بوبوف Vladimir Popov، إلى ربط ظاهرة الفقر بطبيعة النظم السياسية (هوشات،2017،، ص114).

- **البعد الاقتصادي** :

يعد الفرد فقيرا عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم، إلا مع ادراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوى لصالحه (مجموعة من الخبراء، 2008، ص 76-77). وعلى العموم يظهر البعد الاقتصادي للفقر من خلال بعض الأزمات في بعض المجتمعات التي تؤثر على أفراده مثل: عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع.كما أن التطورات الاقتصادية مثل العولمة والخوصصة والتمويل الاقتصادي

لا يعتبر نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات وإنما سيعمق مشكلة الفقر.عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترول – الزراعة..) وبالتالي يكون استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج. وأيضا عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة لتحسين دخل المجتمع وأفراده.

- **البعد الاجتماعي** :

يظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها، هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراده. عدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر. إن ظهور الطبقات الاجتماعية وتمايزها في أي مجتمع يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك يسهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها ..، وهذا يقلل الفرص في أوجه البعض باختزال الموارد والإمكانات المتاحة، ما يؤدي بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة. أيضا عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر.ونجد من خلال طرح الأبعاد الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع اختلاف الأسباب الناتجة من خلال هذه الأبعاد تعد مكملة لبعضها البعض في إسهامها في نشوء ظاهرة الفقر، والتي ستؤدي إلى ظهور مشكلات ناتجة عن الأبعاد الثلاثة السابقة الذكر أهمها (علي القحطاني، بدون تاريخ):

– البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.

– انعدام أو تدني في مستويات الدخل، وانتشار البطالة.

– انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).

– ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.

– نقص وسوء التغذية والتي تؤدي إلى انتشار الأمراض.

– تدني مستوى الإسكان، وظهور المشكلات الاجتماعية والتي تؤدي إلى.:

- عدم تمكين الأطفال من الدراسة، أو الدراسة الجيدة مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال.
- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة .
- ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا.
- ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي.

4. أهمية البعد الاجتماعي في الدراسات السوسيو– اقتصادية لظاهرة الفقر في الدول العربية:

1.4. بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية في الدول العربية:

الجدول (02) مؤشرات التطور الاجتماعي في الدول العربية.

المؤشرات		السنة	قيمة المؤشر
القيد الصافي في التعليم الأساسي	01	2017	% 87.40
العمر المتوقع عند الولادة	02	2017	74.00 سنة
وفيات الرضيع لكل ألف مولود حي	03	2017	27.00 طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لأكل ألف مولود حي	04	2017	36.00 طفل
نسبة السكان الحضر الذين يتحصلون على مياه شرب نقية	05	2016	% 96.00
نسبة سكان الريف الذين يتحصلون على مياه شرب نقية	06	2016	% 86.00

المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد »، الملاحق الاحصائية، ص 305 .

01- القيد الصافي = هو النسبة المؤوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون الى فئة العمر المناسبة الى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

02- العمر المتوقع عند الولادة = عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ماهي عليه طوال حياته.

03- وفيات الرضيع =عدد الوفيات سنويا من الأطفال خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف طفل يولدون أحياء.

04- الوفيات دون الخامسة = العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء.

05+06 نسبة السكان الذين يتحصلون على مياه نقية = النسبة المؤوية للسكان الذين يحصلون بدرجة معقولة على امدادات المياه المأمونة.

بناء على بيانات الجدول رقم (02)، الصادرة حديثا عن صندوق النقد العربي (2019)، نستنتج أن قيمة بعض المؤشرات مازال مرتفعا في الدول العربية، يجب التكفل بها من خلال دعم البرامج التنموية لكل بلد على حدى. ومنه يمكننا الوقوف على أهم انعكاسات هاته المؤشرات على الواقع الاجتماعي للدول العربية.

2.4. الانعكاسات السلبية لظاهرة الفقر على واقع الدول العربية :

لو رجعنا إلى بعض كتابات "بيار يورديو " " Bourdieu.P"في بعض الموضوعات التي أثرت وبشكل فعال في دراسة الكثير من الظواهر الاجتماعية، والذي يلاحظ أنه يتم التعامل مع الفقر ليس كقصور في رأس المال البشري للأفراد، وليس كنتيجة للقوى الثقافية، ولكن كمشكلة اجتماعية كبرى ترتبط بدرجة الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد، هذه العوامل تعوق البدائل المتاحة أمام الأفراد. ومنه كان للفقر عدة انعكاسات سلبية على الواقع الاجتماعي للدول العربية عامة ترجم على مستويين الكلي والجزئي وأهم محطات التأثير السلبي الملاحظة نجد (حسيني اسماعيل،2014):

– انعكاسات سلبية على الواقع السياسي للمجتمعات العربية .

يؤدي الفقر إلى اختلالات جدية في الواقع السياسي من خلال نتائجه والتي تقود إلى استبعاد وتهميش فئات الفقراء من الخريطة والنشاط السياسي والاجتماعي العام بحيث لا ينخرط معظم الفقراء في الأنشطة السياسية وفي أنشطة النقابات ومنظمات المجتمع المدني بل أن معظم الفقراء لا يشاركون في انتخاب المؤسسات الوطنية، وفي حال مشاركتهم فإنها تتم من خلال وسطاء يستغلون مشاركة الفقراء لصالح الاغنياء وأصحاب النفوذ وبذلك يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر فالفقير الذي يلهث وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية قلما ما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني .

–انعكاسات سلبية على الواقع الاقتصادي للمجتمعات العربية .

يترك الفقر آثاره وتداعياته على مجالات الحياة كافة وعلى المجال الاقتصادي خاصة حيث يؤثر الفقر على بنية الاقتصاد وخططه وفي هذا الاتجاه يمكن رؤية بعض نتائجه

في الآثار السلبية على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إضعاف معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الناتج القومي وفي تعزيز اقتصاد الظل وتوليد الأنشطة غير القانونية منها:

- عمالة الأطفال:

عمل الأطفال هو حاضر بصفة أكثر عند البلدان النامية، وبصفة خاصة عند الطبقات الفقيرة في المجتمع والأمثلة كثيرة وثرية جداً حول أطفال ذكور وإناث دخلوا ميدان العمل..، فالحديث عن عمل الأطفال أصبح يتجاوز الجدل القائم حول حقوق الإنسان إلى حقائق واقعة تنطق عن ممارسات فعلية لا يمكننا تجاهلها. وتختلف الصور التي يظهر عليها عمل الأطفال فمنهم من يعمل داخل البيت مع الأسرة، أو في مؤسسات صغيرة عموماً أو أخيراً في الشارع. إن وضعية أطفال الشوارع هي من أعقد مظاهر الفقر جميعها، فالطفل يغادر تماماً المدرسة في سن مبكرة حيث يجد نفسه يومياً مضطراً لتدبير قوت يومه من أجل العيش، وهو بهذا الوضع سيدخل في حلقة العمل حيث تفرض عليه منافسة الكبار بقوة، ليجد نفسه مرة أخرى مضطراً للاندماج في لعبة العمل داخل محيط الشارع مع كل ما تحمله من مخاطر، ومن أجل أن يعيش دائماً يجد نفسه يبحث عن إقامة توازنات تسمح له بتخفيف الضغط عليه من خلال اللجوء إلى المخدرات، وأن اقتضى الأمر أيضاً الدخول عالم العنف والإجرام (قطوش،2011، ص 11 فما فوق)، الإحصائيات التي قامت بها المنظمة العالمية للطفولة في السداسي الأول من سنة2012 عقب دراسة ظاهرة عمالة الأطفال في العالم تشير إلى أنه يوجد نحو 13 مليون طفل عامل في المنطقة العربية لتحتل بلدان المغرب العربي صدارة البيانات، وتأتي الجزائر في مقدمة هذه الدول؛ حيث يقدر عدد الأطفال الجزائريين الذين يعملون ب 8.1 مليون طفل بينهم 3.1 مليون تتراوح أعمارهم بين 6 – 13 سنة منهم 56%، من الإناث و 28 %،لا تتعدى سنهم 15 سنة (قورين،2014، ص 22)، كما أوضحت الدراسة أن الأطفال العاملين على نحو غير شرعي -باعتبار أن المسألة محظورة في مجموعة المعاهدات الدولية سارية المفعول - هم في أغلب الحالات أبناء لأمهات ذوات مستوى تعليمي منخفض أو لم يتلقين تعليماً على الإطلاق، مع الإشارة إلى المعلومات التي تضمنها تقرير اليونيسيف عن حالة الأطفال في عالم حضري أن حوالي 215 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 05 – 17 سنة كانوا منخرطين في العمالة في عام 2008، منهم 115 مليون طفل كانوا يشتغلون أعمالا خطرة (تقرير اليونسيف،2012، ص32).

- البطالة:

أشارت العديد من الأدبيات إلى العلاقة الموجبة بين ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات البطالة (حاجي، 2014، ص 57)، حيث وجد أن معظم الأفراد المنتمين إلى المجموعات الفقيرة هم من العاطلين عن العمل. الأمر الذي قد يرجع إلى عدم التحاق الفقراء بالتعليم أو الاستمرار فيه، مما يؤدي إلى تدني فرص حصولهم على وظائف ملائمة (قورين،2014، ص 16 – 25)، حسب الاحصائيات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي لعام 2019،حيث شهد تراجع عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي إلى 172.5 مليون عاطل عام 2018، مقابل 174.1 مليون عاطل عام 2017. مما أدى إلى تراجع معدل البطالة من 5.1 %، عام 2017، إلى 5.0 % عام

2018 (صندوق النقد العربي، 2019، ص13). وسجلت أعلى معدلات البطالة سنة 2018 كما هو ملاحظ في الشكل رقم (02)،في اليمن 70%،ثم سوريا 48 %،السودان 34.1 %، فلسطين 30.8 %، الأردن 18.7 %، ليبيا 17.3 %،تونس 15.5 %،موريتانيا 11.8 %،الجزائر 11.7 %، العراق 10.8 %،المغرب 9.8 %، مصر 9.9 %، لبنان 6.2 %، السعودية 6.0 %، صندوق النقد العربي، 2019، ص 304) رغم تراجع مستوياتها مقارنة مع السنوات الماضية، وسجلت أعلى أعداد العاطلين عن العمل في السودان عام 2018 بحوالي 10.3 مليون عاطل يليها اليمن بحصة تبلغ 16.7%، وكمجموعات سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متوسط معدل بطالة بلغ نحو 5.2 %

الشكل رقم (02) المبين لبعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق إحصاء 2018.

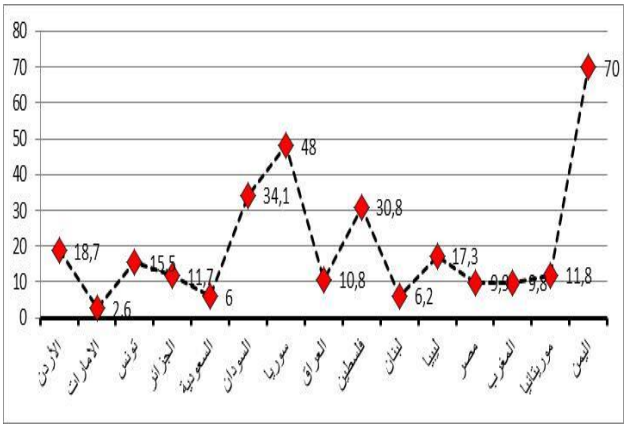

المصدر : صندوق النقد العربي (2019)، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد »، الملاحق الاحصائية، ص 300 .

– انعكاسات سلبية على الواقع الاجتماعي للمجتمعات العربية.

للفقر آثار خطيرة في المجال الاجتماعي ذلك أنه يقسم المجتمع إلى فقراء وأغنياء وبين هذين الطبقتين الطبقة الوسطى ذات الطيف الواسع. ويعزز حضور الفقر وحدته في المجتمع فرص تآكل الطبقة الوسطى وتدهورها والتحاق أغلبيتها بالفقراء وهو أمر ظهرت آثاره واضحة في السنوات الأخيرة ومن الآثار الاجتماعية للفقر نجد: (قورين،2014،ص22-23).

- تشرد وانحراف الأطفال:

بعد صدور دراسة حديثة أجراها مخبر الوقاية التابع لجامعة الجزائر، وتم الإعلان عن نتائجها خلال مؤتمر« الأسرة والتربية بين التواصل والقطيعة» (ملتقى وطني، 2008). التي كشفت عن تراجع القيم الاجتماعية والأخلاقية التي كانت معروفة لدى الأسرة والمجتمع الجزائري بسبب تخلي بعض الأطراف عن أداء مهامها في التكفل بالتربية والتوجيه خاصة الأسرة والسبب يعود إلى الفقر الذي أصبحت تعيشه الأسر الجزائرية، والذي ألقى بظلاله مباشرة على تشرد وانحراف الأطفال، حيث أن80 %،من أسباب انحراف الأطفال يعود إلى التفكك الأسري والحرمان والفقر.

- الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة :

يعرف المهاجرون السريون في الجزائر باسم محلي شهير وهو الحراقة منذ بداية ظاهرة (الحرقة) في التسعينيات، وأصبح هذا الوصف يتداول الآن بشكل واسع جداً حتى من طرف وسائل الإعلام المحلية والقوى السياسية بالجزائر (تقرير صندوق النقد الدولي للسداسي الأول، 2013). وظهرت الحرقة، تزامناً مع ظهور الأزمة الاقتصادية واشتدادها بالجزائر، حيث تفاقمت ظاهرتي الفقر والبطالة وخاصة لدى فئة الشباب، فأصبح الكثيرُ منهم يرى أوروبا بمثابة الخلاص والحل السحري ويرى الدكتور ناصر جابي، أستاذ علم الاجتماع، أن هذه الظاهرة تعدّ تعبيراً صارخاً عن فشل اندماج الشباب الجزائري في

مجتمعه، ويرجع السبب إلى الفقر والبطالة العالية للشباب، وظروفه الاجتماعية والثقافية.

- التفكك الأسري وزيادة الطلاق:

لقد اهتم كثير من الفلاسفة على غرار الفيلسوف الإنجليزي هربرت سبنسر، وكذا الألماني كارل ماركس بأهمية العوامل الاقتصادية في الحياة الاجتماعية كما أثبتت كثير من الدراسات هاته الأهمية (شيهب، 2008، ص 29 فما فوق)،حيث أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يمكن أن تنعكس آثاره على كثير من الجوانب المعيشية الأخرى كالتعليم، الصحة... الخ، ويمكن أن يمتد هذا التأثير إلى مستوى عمليات التفاعل الاجتماع أي بين أفراد الأسرة (قورين،2014، ص 16 – 25). فقد يكون فقدان القدرة على المكسب مثلا من العوامل التي تخلق التوترات في العلاقات الأسرية وأيضاً في المكانة الاجتماعية التي تحتلها الأسرة ككل والمكانة الاجتماعية التي يحتلها المسؤول الأول في الأسرة على توفير الدخل.

- الانحرافات الأخلاقية والجريمة:

العلاقة التي تربط الفقر بالجريمة هي علاقة طردية في المجتمع حيث كلما زادت حدة الفقر ارتفع معدل الجريمة المنظمة وغير المنظمة واستغلال الأفراد في الأعمال غير القانونية التي تمس بالأفراد والممتلكات وخرق القانون... وبالتالي ما يمكن قوله أن الفقر هو من العوامل الأساسية التي تساهم في زيادة الجريمة في البلدان العربية خاصة في ظل غياب التنمية الحقيقية وغياب فضاءات علمية وترفيهية تستوعب طاقات الشباب خاصة البطال منه. توصلت بعض الدراسات (المبارك الزواهرة، 2013، ص 28). إلى أن جنوح الأحداث من أبرز الآثار السلبية للفقر. وفي إطار هذا الاتجاه أكد روبرت ودسن أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة تكون البنية الاقتصادية ضعيفة ويتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب الافتقار للخدمات العامة والدعم المالي (المبارك الزواهرة، 2013، ص 28)، ويوضح جيفري Ray Jefferey أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة بقوله « أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها أو ضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة» (المبارك الزواهرة، 2013، ص 28)،وتوضح بعض الدراسات التي أجريت في بلدان عربية أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة فالدراسة التي قام بها السيد عارف العطار،العطار، 1963).عن الجريمة في منطقة الخالص في العراق بينت أن التخلف الاجتماعي والاقتصادي والجهل وتدني المستوى التعليمي للسكان في هذه المنطقة من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار الجريمة ..إن جرائم الفقراء وجرائم الناس المسلوبي القوة غالباً ما تكون بسبب السخط والكره تجاه الأغنياء وإن الفقراء قد يحملون حملاً على ممارسة الجريمة من أجل توفير الغنى والثروة وهذا يعني أن ظروف الفقر اللاإنسانية كما يقول كلارك هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة... وقد حاولت إحدى البحوث الحديثة أن تبين أن أغلب الجانحين وغيرهم من المنحرفين ينتمون إلى طبقة الفقراء والعمال غير المهرة (شهيب، 2009)،

- الفقر والعنف:

تؤثر عوامل البيئة والوسط الاجتماعي الذي يتحرك فيه الفرد في تشكيل اتجاهاته عن طريق نوع التربية والضغوط

والمطالب التي تسود في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. إن نمو الفقر يمكن أن يولد انفجارات لعنف جماعي، وتطور للإجرام مرتبط باستهلاك مختلف أنواع المخدرات، وهناك علاقات حقيقية ما بين ارتفاع العنف وارتفاع نسبة الفقر. والواقع أنه تتداخل العوامل النفسية والاجتماعية في توليد السلوكات الاجتماعية باعتبار أن الفقر بالإضافة إلى أبعاده الاقتصادية، هو كذلك جملة من الضغوطات النفسية، ومظهر من مظاهر الإقصاء الاجتماعي بمختلف صوره التي يكون لها أثرا في حياة الفقير نفسه والجماعة على السواء (قطوش، 2011، ص 11 فما فوق).

– انعكاسات سلبية على الواقع العلائقي للمجتمعات العربية .

تؤدي آثار الفقر في المجال الاجتماعي إلى تفشي الأمراض الاجتماعية ومنها : الجريمة والتوسل والتشرد وانحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتداولها وفي نتائج طبيعة الفقر والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع أفرادها إلى الخروج عن اطار الأنماط الاجتماعية السليمة وهو ما قد يؤدي الى حدوث صراعات اجتماعية بين الطبقات الفقيرة والغنية .

– انعكاسات سلبية على الواقع الثقافي للمجتمعات العربية

يؤدي الفقر إلى ضعف حضور الثقافة بكل تنوعاتها في أوساط الفقراء من حيث الإنتاج الثقافي واستهلاك منتجاته حيث يقل وجود المنتجين للثقافة في أوساط الفقراء .. كما أن استهلاكهم من الكتب ضعيف جدا ونادر في أغلب الأحيان .و يجعل الفقر من البيئات الفقيرة مرتعا للخرافات والأساطير والأفكار السطحية وثقافة الاستهلاك.

– انعكاسات سلبية على الواقع التعليمي للمجتمعات العربية.

تنعكس آثار الفقر بصورة مباشرة على أوضاع التعليم بالمجتمعات المختلفة فتؤدي إلى تراجع انتشار التعليم وانخفاض المستوى التعليمي وتسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة إما لغرض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة . وقد أشار التقرير العربي الموحد (2019) (صندوق النقد العربي، 2019، ص 300)، لما تطرق إلى الانفاق على التعليم من الانفاق العام الاجمالي في الدول العربية احصائيات 2017، كما هو مبين في الشكل رقم (03)، الأردن 1.4 %،الامارات 23.4 %، البحرين 7.5 %، تونس 22.9 %، الجزائر 11.4 %، السعودية 17.7%، السودان 10.8 %، سوريا 19.2 %، الصومال 02 %، مصر 10.4 %، المغرب 18.3 %، موريتانيا 9.3 %، اليمن15.5 %. وعند ملاحظة الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03) المبين للإنفاق على التعليم في الدول العربية وفق إحصاء 2017.

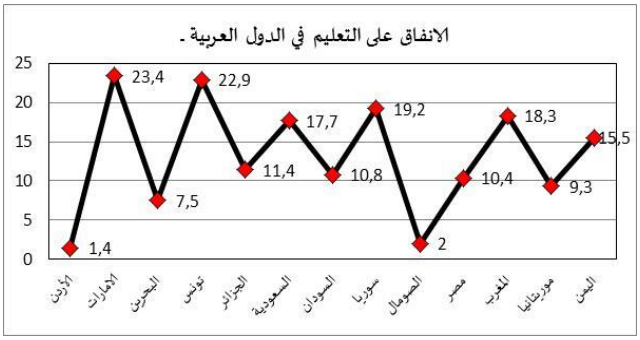

المصدر : صندوق النقد العربي (2019)، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد »، الملاحق الاحصائية،ص 300.

ومن آثار الفقر على الواقع التعليمي نجد:

- الأمية وتدني المستوى التعليمي:

تعتبر نتيجة مباشرة من نتائج ارتفاع معدل الفقر، فهي لا تزال مرتفعة في الجزائر مثلها مثل أي بلد عربي، فلقد تطور عدد الأميين في الوطن لتبلغ 70 مليون أمي سنة2010 ، ومن المتوقع أن لا يستطيع العالم العربي القضاء على أمية الرجال قبل 2025 أما بالنسبة للنساء فلن يكون ذلك قبل2040 ، وكشف الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، أن نسبة الأمية في الجزائر انخفضت إلى 18 % عام2012، بينما كانت في حدود 22 % عام 2009 (قورين،2014، ص 23). ورغم أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في مكافحة الأمية إلا أن معدل الأمية لا يزال مرتفعا إذا ما قارناه بمعدل الأمية لبعض الدول العربية خاصة الفئة العمرية 15 سنة فما فوق في 2017 (صندوق النقد العربي، 2019، ص 301)، ،نجدها ممثلة في الشكل رقم (04)، الأردن 3.3 %،الامارات 6.2 %،تونس 18.2 %، الجزائر 19.8 %، السعودية 4.7 %، السودان 24.1 %، العراق 20.3 %، فلسطين 3.1 %، لبنان 6.1 %، ليبيا 9.0 %،مصر 19.2 %، المغرب 27.6 %، موريتانيا 47.9 % اليمن29.9 %،

الشكل رقم (04) معدلات الأمية في الدول العربية

المصدر : صندوق النقد العربي (2019)، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد »، الملاحق الاحصائية، ص301.

يشير إبراهيم (حسني عبد السميع، 2009)، إلى أن الأمية بكافة أنواعها تنتشر في البلاد الفقيرة إلى حد كبير وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

01- أمية أبجدية وتعني عدم معرفة القراءة والكتابة .

02- أمية المتعلمين أي أن كثيراً من هؤلاء لا يتمتعون بثقافة عامة.

03- الأمية الدينية وتعني عدم معرفة الناس عن دينهم، بما يشتمل عليه من علوم مختلفة لكن عليهم أن يعرفوا الثوابت منه

ويشير أوزال (ملاحظات حول الفقر في العالم)، إلى سبب تدني المستوى التعليمي للفقير هو أن الفقر يؤدي في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال في سن مبكرة،

- عدد سنوات الدراسة ومعدلات التسرب:

أورد صندوق النقد العربي (2019)، في تقريره الاقتصادي احصائيات مقلقة موضحة في الجدول رقم (03) كما يلي:

الجدول رقم (03)، المبين عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات التسرب إحصاء 2017.

البلدان العربية	عدد سنوات الدراسة	معدلات التسرب
الأردن	13.10	% 11.00
الامارات	13.60	% 02.80
البحرين	15.30	% 01.10
تونس	16.10	% 00.40
الجزائر	14.40	% 00.60
جيبوتي	06.20	% 40.90
السعودية	16.90	% 02.50
السودان	07.40	% 40.40
سوريا	08.80	% 29.00
العراق	11.00	% .....
ليبيا	13.40	% .....
مصر	13.10	% 01.40
المغرب	13.50	% 03.10
موريطانيا	08.50	% 23.40
اليمن	09.00	% 16.70

المصدر : صندوق النقد العربي (2019)، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد »، الملاحق الاحصائية، ص 299

حيث أننا نجد أن عدد سنوات الدراسة المتوقعة في الدول العربية تراوحت بين أدنى نسبة مسجلة في جيبوتي 06.20، أعلاها في السعودية 16.90، ونفس الشيئ يقال عن التسرب في المراحل الأولى من التعليم أعلى

نسبة مسجلة في جيبوتي 40.90 % ، وأدناها مسجلة في تونس 00.40 % .

-انعكاسات سلبية على الواقع الصحي للمجتمعات العربية

التدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض المزمنة والخبيثة : رغم أن الجزائر كمثال للدول العربية تخصص حوالي% 4.3 ،من إجمالي الإنتاج الداخلي الخام ما يعادل بين2,5 و 3,6مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها مازالت في حاجة للعمل أكثر، مما ينعكس مباشرة على الطبقة الفقيرة من المجتمع التي أصبحت تعاني أشد المعاناة من مختلف الأمراض التي تعتبر مكلفة من ناحية العلاج. ولما كان هناك ارتباط بين أنواع المرض بحالة الفقر التي تكون عليها الأسرة والمجتمع وذلك لقلة الموارد من جهة ولضعف الوعي من جهة أخرى ولقصور التغذية من جهة ثالثة، أو لما ينشأ عنها من ظروف ويتصل بها من ملابسات تؤدي كلها إلى انعدام الصحة وقائياً أو علاجياً...، حيث أورد التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2019، عديد المؤشرات موضحة في الجدول رقم (04)، خاصة ما تعلق بإجمالي الانفاق على الصحة حيث نجد أن جل الدول العربية تخصص بين 03.10 % - 10.60 %، من الناتج المحلي الاجمالي للصحة، وأن جل الدول العربية تخصص أقل من 7.5 %،أما النسبة العامة للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية نجد أغلبها تجاوز 75 %.

الجدول رقم (04)، المبين المؤشرات الصحية في الدول العربية إحصاء 2016.

البلدان العربية	اجمالي الانفاق على الصحة %		النسبة المؤوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية
	من الناتج المحلي	من اجمالي الانفاق	
الأردن	% 07.50	% 13.50	% 98.00
الامارات	% 03.10	% 10.10	% 98.00
البحرين	% 05.00	% 10.60	% 99.00
تونس	% 09.10	% 07.00	% 90.00
الجزائر	% 07.20	% 08.10	% 95.00
جيبوتي	% 10.60	% 14.10	% 61.00
السعودية	% 04.70	% 05.40	% 100.0
السودان	% 08.40	% 11.40	% 24.00
سوريا	% 03.30	% 05.30	% 96.00
العراق	% 05.50	% 06.00	% 85.00
ليبيا	% 05.00	% 04.30	% 97.00
مصر	% 05.50	% 05.20	% 96.00
المغرب	% 05.90	% 05.70	% 75.00
موريطانيا	% 03.80	% 07.30	% 27.00
اليمن	% 05.60	% 03.90	% 53.00

المصدر : صندوق النقد العربي (2019)، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد »، الملاحق الاحصائية، ص294.

5. ما يمكن القيام به للحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر اجتماعيا:

لعل رسالة خوان سومافيا (مكتب العمل الدولي جنيف،2003، ص 05)، أحسن مقدمة نبدأ بها لما ينتظرنا كعمل للحد من الأثار السلبية للفقر بمناسبة انعقاد مؤتمر العمل الدولي في أفريل 2003، والتي قدم فيها تصورا بعيد المدى للآليات الموضوعية للحد من الفقر عالميا ..« إننا ندرك أن العمل هو أفضل سبيل للخروج من وهدة الفقر. بيد أنه ليس بوسعنا أن نسن قانونا يجلب العمالة ويطرد الفقر. إنها عملية طويلة معقدة تتطلب من جميع عناصر المجتمع أن تعمل يدا واحدة. وللحكومات وأصحاب العمل والعمال دور فريد وحاسم في وضع صيغة ايجابية تحظى بإجماع الرأي إنني أدعوكم إلى أن تتوصلوا في هذه الدورة لمؤتمر العمل الدولي إلى التزام ثلاثي جديد بالمساعدة على تحرير الناس والمجتمعات من قبضة الفقر العالمي. والهيكل الثلاثي هو مكمن قوتنا واسهامنا الفريد في هذا الصدد. فهيا بنا نخطو سويا خطواتنا المقبلة والملحة على طريق

الخلاص من الفقر وتوفير العمل اللائق للجميع». فالحديث عن ما يمكن القيام به للحد من الآثار السلبية السالفة الذكر لظاهرة الفقر من جانبه الاجتماعي، يدعونا إلى التعرض للكثير من المساهمات التي قدمت، دراسات أمبريقية وتقارير ومؤتمرات للظاهرة ما تقدم به كل من عبد الله بن محمد (بدون تاريخ)، مؤتمرات دولية (مكتب العمل الدولي جنيف،2003)، حاج قويدر قورين (2014)، شيماء أسامة (2014)، تقارير الأمم المتحدة (التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، 2017)،، دورات الأمم المتحدة (الدورة العادية الأولى لعام2019)، بختي فريد، بهياني رضا (2018)، أمكننا تبويب ما بوسعنا القيام به كالتالي:

1.5. ما يمكن القيام به من وجهة نظر سياسية:

- تبنى الدولة سياسات تكفل للحد من الفقر من خلال مخطط تنمية فعال أساسه تنمية الفرد ومتطلباته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا..
- توفير المناخ السياسي الملائم للاستثمار، من خلال التشريع لقوانين تساهم في زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي.
- استقطاب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي من خلال تحسين الخدمات الإدارية في الدول العربية وتوفير المناخ الاستثماري الملائم

باعتبار أنه أحد السبل للتقليل من ظاهرتي البطالة والفقر.

- العمل على الحد من الفساد الاقتصادي والإداري من خلال سن التشريعات الصارمة التي من شأنها القضاء على هذه الجرائم خاصة

الاختلاس، الرشوة، البيروقراطية...الخ.

- غرس روح المواطنة بين أفراد المجتمع والمساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي، لغرس فكر الانتماء وحب الوطن منذ الصغر.

2.5. ما يمكن القيام به من وجهة نظر اقتصادية:

لإيجاد الحلول والسياسات التي تساعد في الخفيف من حدة الفقر لابد من القول أن مشكلة الفقر تحتاج إلى العديد والعديد من السنوات لكي تحل، وكذلك لابد من مشاركة جميع فئات المجتمع من فقراء وحكومة وقطاع خاص وكذلك من الدول العربية الأخرى، وفي هذا الجانب يمكن مساهمة الكل من خلال:

- السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية والمتوازنة والقضاء على التخلف والتي يكون أساسها الاعتماد على النفس وتغليب المصالح الاقتصادية العربية على المصالح الضيقة.
- تبني الدولة لسياسات تحمل في طياتها أساليب مواجهة الفقر والحد منه، من خلال مخطط شامل طويل الأجل يعمل على تنمية القطاعات (الصحة، التعليم، التشغيل..)، بشكل متوازن ومتكامل. العمل الجدي من أجل إقامة كيان اقتصادي عربي قوي وموحد، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة الكيانات الاقتصادية الكبيرة الموجودة في العالم (العولمة والنظام الاقتصادي العالمي، ..).
- فتح الأسواق العربية المشتركة وزيادة التبادل التجاري، وإنتاج البدائل الصناعية بالتعاون مع بقية الأقطار العربية.
- تهيئة البيئة الاقتصادية المحلية لانطلاقة تنموية ذات أبعاد اجتماعية.

- تشجع القطاع الخاص على تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي من جهة وتعزيز القدرة على حفز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة من جهة ثانية.

- دعم وتفعيل دور الصناديق الاجتماعية المتخصصة، التي تهدف إلى معالجة الفقر بين الأفراد، وتأهيل الأسر الفقيرة بتمهيد السبل أمامها للمساهمة في العملية الإنتاجية بالاعتماد على قوها الذاتية.

- توفير فرص العمل وتنمية القدرات والموارد الطبيعية. (وهي توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات.)

- تأهيل القوى العاملة وتمكينها من إشغال فرص العمل المتاحة، وخاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تستقطب المزيد من القوى العاملة، وتعزيز دور مؤسسات التدريب وزيادة كفاءتها وإنتاجيتها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

- تقديم برامج لتنمية المشروعات الصغيرة بحيث تقوم هذا البرامج بتمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقديم القروض.

- توفير القروض الصغيرة وتسهيل الإجراءات الخاصة للحصول عليها، ومتابعتها من خلال توفير المساعدات الفنية والتدريب لتمكينهم من القيام ببعض المشروعات الصغيرة.

- تنمية القطاع الفلاحي، استصلاح الأراضي تربية المواشي..

- توفير قاعدة معلومات وبيانات وافية عن سوق العمل وعن حجم مشكلتي الفقر والبطالة وتوزيعهما وخصائص الفقراء والعاطلين عن العمل الاجتماعية والاقتصادية.

3.5. ما يمكن القيام به من وجهة نظر اجتماعية:

- إعادة توزيع الدخل بشكل عادلو التقليل من الهوة بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

- السعي على العدالة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع لذا على الدولة العمل على سياسة تسمح بالتوزيع العادل للدخل.

- الاهتمام بأصحاب الحرف والصناعات التقليدية، من خلال دعم هذه الحرف والعمل على توسيعها والقيام ببعض التدريبات الحرفية التي تساعدهم على زيادة دخلهم، مما يمكن أن يساهم في التقليل من البطالة والفقر والمحافظة على القيم والتقاليد الأصيلة للمجتمع.

- توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد.

- ايجاد إعانات لكبار السن والمتقاعدين لانخفاض دخلهم.

- الاهتمام بالدعم وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي، من خلال توسيع دائرة الضمان الاجتماعي.

- السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن.

- الاهتمام بخلق فرص العمل المنتجة بما يتناسب وقدرات الفقراء.

4.5. ما يمكن القيام به من وجهة نظر تربوية:

- العمل على تحقيق التوازن بين سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية، من خلال تحديد متطلبات السوق ومن ثم تحديد مخرجات هذه المؤسسات للحد من البطالة.

- زيادة توفير فرص التعليم من خلال توسيع نطاق مجانية التعليم، وذلك من خلال التكفل بالتلاميذ والطلبة من العائلات المعوزة محدودة الدخل بتحمل الدولة لنفقات التعليم من خلال منح خاصة تقدم للمحتاجين بشكل دوري ثابت خلال كل المسار الدراسي مع التحفيز المادي في حالة التفوق والامتياز.

5.5. ما يمكن القيام به من وجهة نظر دينية:

- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفقر .على رأسها تجارب دول شرق آسيا مثل التجربة الماليزية.
- الكفالة، لمن تجب كفالته من الأقرباء، للتقليل من الفقر المجتمعي.
- الزكاة، لقد فرض الله لهم في أموال الأغنياء حقا معلوما، وفريضة مقررة ثابتة، والهدف منها اغناء الفقراء بها عن السؤال.
- الصدقات الاختيارية والاحسان الفردي المقدم من قبل أفراد المجتمع للفقراء والمساكين.

6. نحو نظرة استشرافية نسقية لظاهرة الفقر بمختلف أبعادها السوسيو– اقتصادية:

يجب ألا تبقى محاربة ظاهرة الفقر بمقاربة ردعية فقط، ولا يمكن أن يكون إصلاحا جزئيا أو مرحليا، بل أثبتت التجارب المتكررة فشل هذه المقاربة في الحد من الظاهرة، ولهذا يستوجب أن تتم معالجتها ضمن مقاربة شاملة تنطلق من الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تفشيها، لأن ظاهرة الفقر من الأمراض المجتمعية غير المقبولة، بل يشكل ابتعادا عن القيم والمثل العليا للمجتمع. والتكفل يبدأ من التركيز على إصلاح التمثل القيمي عند أفراد هذا المجتمع، وإحداث تغيير جوهري على مستوى تربية الأفراد، واعتبار بناء القيم مدخلا رئيسا نحو صناعة جيل الغد، إذ المطلوب تنشئة الأجيال وتربيتهم تربية فعالة على قيم المساواة، التكافل الاجتماعي وتكافؤ الفرص والنزاهة والعدل والإنصاف والعفة والأمانة والإخلاص والصدق والإحساس بالمسؤولية. وهذه التربية لا يكفي فيها التلقين أو التدريس، بل ينبغي أن تبنى انطلاقا من وضعيات مختلفة تقوي حضورها في ذات الفرد، وتعزيز السلوك الإيجابي لديه، ولا يمكن حصرها ضمن منهاج أو استراتيجية واحدة فقط، بل ينبغي تعميمها على جميع مستويات التناول، وهذا لا يعني أن نجعلها مدخلا يسترشد به فقط، بل ينبغي أن يُتخذ ككفاءة ختامية ممتدة يسعى الجميع لتحقيقها.. مع تظافر جهود مختلف المتدخلين وأن يكون التكفل من منظور نسقي بدءا من الأسرة والمدرسة، مرورا بمؤسسة المسجد ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تقوم بدور التحسيس والتأطير والتوعية بخطورة الظاهرة، بل إن الأمر يتطلب نوعا من التعاقد والالتزام الجماعي . كل حسب اختصاصه . للحد من انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع العربي وأتصوره وفق هذا المنظور كالتالي:

1.6. دور الأسرة والمجتمع في التكفل بظاهرة الفقر:

دور الأسرة هام جدا، فعليها تقع عليها مسؤولية كبيرة، فالإنسان يولد في أسرة وينشأ في كنفها، وتتحمل أسرته تربيته وإعداده للحياة العادية بالمجتمع، والتي يعيش فيها كل أفراد المجتمع، وكذلك تعمل الأسرة علي توفير كافة الامكانات لهذا الإعداد، وبالتالي يبقى لها دور تلعبه في التقليل من الآثار السلبية للفقر من خلال التكافل الأسري والمجتمعي.

2.6. دور المدرسة والمعلم في التكفل بظاهرة الفقر:

يمكن أن تسهم المدرسة بدور فعال في تحقيق التكفل الأحسن بظاهرة الفقر من خلال محورين متكاملين

– إعداد وتدريب المدرسين: يجب العمل على تدريب المعلمين على كيفية العمل مع التلاميذ الفقراء ومرافقتهم.

– توجيه برامج التدريب التربوي بحيث تناسب الاتجاهات التربوية.. ودور المعلم أو الأستاذ محوري من خلال ضرورة اعداده تربويا وتعليميا بطريقة جيده وقادر على تقديم العون والمساعدة للتلاميذ والتكفل الأفضل بمرافقة ومساعدة الأفراد والمساهمة في تربيتهم

3.6. دور وسائل الاعلام في التكفل بظاهرة الفقر:

نعيش في هذه الآونة عصرا صار الإعلام فيه ضرورة من ضروريات الحياة نتيجة الثورة الإعلامية الكبيرة التي أثرت على المجتمع بشكل كبير وفرضت أنماطا جديدة من السلوكات على الأفراد لم تكن معهودة من قبل، الأمر الذي زاد من تعقد الحياة وتنوع العلاقات بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية الأمر الذي يستدعي إعلاما يواكب تطورات العصر ومستجداته، وحتى تساهم وسائل الإعلام بصفة عامة في العمل على الحد من ظاهرة الفقر في المجتمع، عليها أن تقوم بواجباتها في التنشئة الاجتماعية السوية الهادفة لأفراد المجتمع، ونشر الوعي بين الجماهير ...و ذلك نظر لأن للإعلام دور فعال في التأثير على المجتمع باعتبارها عنصر أساسيا من حياتنا، له قوة التأثير إما بشكل إيجابي أو سلبي .

4.6. دور مختلف العلوم (علم النفس، علم الاجتماع، الاقتصاد، السياسة..)، في التكفل بظاهرة الفقر:

يرجع اهتمام علماء النفس والاجتماع على حد سواء بالفقر إلى محاولات فهم أفعال الأفراد وتعديلها، لذلك فرغم الصلة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة والدراسات الاجتماعية القانونية وعلم الاجتماع. وبالتالي العلوم الاجتماعية بإمكانها المساهمة الكبيرة في التكفل الأحسن بالفقر نفسيا واجتماعيا واقتصاديا.

5.6. دور العلوم الشرعية، في التكفل بظاهرة الفقر:

وجد بعض علماء النفس أن التوجيه والإرشاد الديني للفرد صاحب المشكلة غالبا ما يساهم في الحد من هذه الظاهرة ومواجهتها وخاصة إذا كان لهذه الظاهرة جنبا أخلاقيا أو جانبا دينيا، كما أن الدين له أثره الواضح في النمو النفسي وفي الصحة النفسية والفكرية والاجتماعية لدى الفرد والتعاليم الدينية عندما تتغلغل في النفس تدفع الفرد إلى السلوك الإيجابي كما أنها تساعد الفرد على الإحساس بالأمن والطمأنينة والاستقرار كما يمكن النظر إلى الدين كأحد أبعاد الشخصية يتناول جميع أبعاد حياة الفرد وسواء كان الاتجاه نحو الدين موجبا أو سالبا فان الدين يعتبر قوى دافعة للفرد لفعل الخير والتكافل والتآزر بين أفراد المجتمع .

6.6. دور المشرع، في التكفل بظاهرة الفقر:

أقر المشرع في تعامله مع ظاهرة الفقر عدة اجراءات لمواكبة للظاهرة.. وينتظر أن تساير القوانين التكفل الفعلي بظاهرة الفقر التي تمس أفراد المجتمع في حياتهم.. وبالتالي يبقى موقع المشرع له أهمية كبيرة.

7. خاتمة:

على اعتبار أن إشكالية الفقر من أهم الظواهر التي تواجه أي مجتمع بصفة عامة، والتناول الاقتصادي، الاجتماعي أو الأمني أو الإعلامي لهذه الظاهرة مهم جدا. وبالتالي أهمية موضوع البحث كانت لما له من أثر

ظاهر على السلوك الإنساني بصفة عامة الفردي منه والجماعي. حيث ساهم في الإجابة عن الكثير من الاستفهامات التي بقيت عالقة كون ظاهرة الفقر تتمحور في عدة قضايا سوسيو- اقتصادية، كما حظيت بأهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية الحديثة، كونها ضاربة في القدم، والعرب هم الأوائل الذين تطرقوا إلى اشكالية الفقر من عدة زوايا أهمها الجانب الاجتماعي وما تخلفه من أثار ونتائج على مستوى الأفراد.

و كما مر معنا في بعض كتابات "بيار يورديو " " Bourdieu.P"في بعض الموضوعات التي أثرت وبشكل فعال في دراسة الكثير من الظواهر الاجتماعية، والذي يلاحظ أنه يتم التعامل مع الفقر ليس قصور رأس المال البشري للأفراد، وليس كنتيجة للقوى الثقافية، ولكن كمشكلة اجتماعية كبرى ومنه كان للجانب الاجتماعي دور محوري ومؤثر في عدة مستويات على الأفراد والمجتمع بصفة عامة، ومنه الاهتمام به ودراسته يعتبر من الأمور المهمة على المختصين في العلوم الاجتماعية عامة لتقديم تصورات موضوعية للكيفية التي يمكن التقليل من الآثار والانعكاسات السلبية للفقر على الأفراد والمجتمعات.

8. قائمة المراجع:

(1) "Poverty",(2018),investopedia.com, Retrieved.

(2) زيدان، محمد (2010)، إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا والدول العربية ومتطلبات الحد منها، مجلة جديد الاقتصاد، م 05 ع 01.

(3) الجيلاني النوبي (2020)، إشكالية الفقر والمقاربات النظرية المفسرة له، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 02 .

(4) معن خليل عمر(1998)، علم المشكلات الاجتماعية،، ط1، دار الشروق للنشر، فلسطين.

(5) موقع الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/poverty/

(6) عماد عنان، حفصة جودة (2018)، تعريف جديد للفقر يطيح بملايين العرب إلى ما دون الخط العالمي»، https://www.noonpost.com/content/25562

(7) التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد (2017)،. https://www.unicef.org/mena/media/891/file/MENA-PovertyReport-

(8) تقرير-دولي- (2019)، تفاوت-شاسع-في-مستويات-الفقر-عالمياً-وأفريقيا-الأبرز /https://aawsat.com/home/article/1810246

(9) طالب عبد الرضا كيطان (2013)،، ثقافة الفقراء وآليات التكيف: رؤية أنثروبولوجية اجتماعية لواقع فقراء المساكن العشوائية،

(10) رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الآداب، مصر.

(11) المعهد العربي للتخطيط، إشكالية دراسة ظاهرة الفقر.

(12) شريف غياط وعبد المالك مهري(2013)، مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته :دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، الملتقى الدولي الثاني حول :المالية الإسلامية، جامعة صفاقس – تونس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، 27 – 29 جوان .

(13) بوساق كريمة (2004)، سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية دراسة حالة الجزائر،، سالة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

(14) عبد الرحمان العايب (2004)، إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي حالة الجزائر، ماجيستر العلوم الاقتصادية، الجزائر

(15) شيهب عادل (2008)، الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول والدعارة بحامة بوزيان، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

(16) صليحة مقاوسي (2008)، الفقر الحضري أنماطه، أسبابه،، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

(17) لمودة فاطمة الزهراء (2012)، إستراتيجية التنمية البشرية في معالجة الفقر : دراسة حالة الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر.

(18) م.م وسن عبد الحسين (2012)، تأثير الفقر على الأوضاع الاجتماعية للطفل دراسة ميدانية في مدينة بغداد،، م 7.

(19) حاج قويدر قورين(2014)، « ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة

والتضخم»،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 12 جوان 2014 .

(**20**) طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيمة (2014)، اشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية دراسة نظرية تحليلية، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة»، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير، 08 و09 ديسمبر، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

(**21**) مهديد، – فاطمة الزهراء وحاجي فطيمة (2016)، واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس .العدد 06 . جوان.

(**22**) هرندي كريمة (2016)، التمثل الاجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية، دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة مستغانم، الجزائر.

(**23**) بن جلول، خالد(2017)، أثر صدمات السياسة الاقتصادية للجزائر على معدلات الفقر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (E C M) للفترة 1985-2015، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 . العدد . – 02 .

(**24**) بختي فريد، بمياني رضا (2018)، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 04 .

(**25**) البنك الدولي (1990)، «الفقر»، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن.

(**26**) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2001)، دليل مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات التنمية، الأمم المتحدة، بيروت.

(**27**) حاجي فطيمة (2014)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة2005-2014 ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

(**28**) التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد (2017).
https://www.unicef.org/mena/media/891/file/MENA-PovertyReport-Ar.pdf.pdf

(**29**) صابر بلول (2009)، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م

(**30**) 25، ع 01.

(**31**) علي عبد القادر علي (2002)، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، مجلة جسر التنمية :الفقر، العدد الرابع، الكويت.

(**32**) عبد الله بن محمد علي القحطاني، « الفقر في وطننا العربي»، مقال منشور، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية اقتصاد، بالمملكة العربية السعودية .

(**33**) Jean-Pierre GLING et autres(2003), Les Nouvelles Stratégies Internationales Des Lutte Contre La Pauvreté :2eme édition , Paris, Économica.

(**34**) زكي رمزي (1988) ، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

(**35**) كريم كريمة(1994) ، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث .القاهرة :مكتب الشرق الأوسط.

(**36**) بلحول، تمزوت وعبد الكريم، فضيل (2017)، الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في الجزائر، مجلة الرواق، العدد 09 .

(**37**) صندوق النقد العربي (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية .
https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019

(**38**) شائم الهمزاني (1998)، علاقة الواقع الاجتماعي بالوعي الديني لدى مسلمي ألبانيا، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية

(**39**) العلوم الاجتماعية، جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض.

(**40**) Narayan, D., (2013), The Origins of Participatory Rural Appraisal ; World Development, vol. 22.

(**41**) عماد عنان (2018)، تعريف جديد للفقر يطيح بملايين العرب إلى ما دون الخط العالمي، https://www.noonpost.com/content/25562.

(**42**) المندوبية السامية للتخطيط (2014)، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المملكة المغربية.

(**43**) التقرير المعنون" الفقر والرخاء المشترك (2018)، حل معظلة الفقر عرض عام، البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(**44**) صندوق النقد العربي (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية .
https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019

(**45**) صندوق النقد العربي (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية .
https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019

(**46**) عبدا لله بن محمد علي القحطاني(بدون تاريخ)، الفقر في وطننا العربي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية اقتصاد، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

(**47**) مجموعة من الخبراء (2008)، التنمية الريفية والمحلية :وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.

(**48**) هوشات رؤوف (2017)، مشكلة الفقر من منظور البرنامج الانمائي للألفية، مجلة السياسة العالمية مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، العدد الأول .

(**49**) مجموعة من الخبراء (2008)، التنمية الريفية والمحلية :وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.

(**50**) طلعت حسيني اسماعيل (2014)، الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، 85، الجزء الثاني، أكتوبر 2014.

(**51**) سامية قطوش، (2011)، معضلة الفقر: آثارها ومظاهرها»، جامعة الجزائر.

(**52**) تقرير اليونسيف (2012)،« الأطفال في عالم حضري »،ص 32.
https://www.unicef.org/arabic/sowc06/files/SOWC_2012_arabic.pdf

(**53**) صندوق النقد العربي (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية .

(**54**) ملتقى وطني من تنظيم الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرآة وبالتعاون مع مخبر الوقاية والارغومونيا –جامعة الجزائر، يومي 28 و29 جوان 2008، تحت شعار "الأسرة والتربية بين التواصل والقطيعة "، الجزائر.

(**55**) تقرير صندوق النقد الدولي للسداسي الأول من سنة 2013.

(**56**) عمر عبد الله المبارك الزواهرة (2013)، المتغيرات الاقتصادية وأثرها على السلوك الجرمي والانحراف، الطبعة 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

(**57**) عارف رشيد العطار (1963)، الإجرام في الخالص نموذج للإجرام الريفي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، العراق .

(**58**) شهيب عادل، (2009)، الفقر والجريمة: المفاهيم والعلاقة، مجلة العلوم الاجتماعية، على الموقع http://www.swmsa.net/art

(**59**) إبراهيم، حسني عبد السميع (2009)، المعالجة الفعلية لمشكلة الفقر في ظل الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

(**60**) أوزال، عبد القادر، «ملاحظات حول الفقر في العالم»، كلية الاقتصاد، جامعة البليدة، الجزائر.

(**61**) مكتب العمل الدولي جنيف(2003)، مؤتمر العمل الدولي، الخلاص من الفقر، التقرير الأول عن الدورة 91، الطبعة الأولى.

(**62**) شيماء أسامه محمد صالح(2014)، «الفقر ومستوى التنمية البشرية فى الدول العربية»، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09 ديسمبر 2014.

(**63**) الأمم المتحدة (2019)، الدورة العادية الأولى لعام2019، « المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع»، من 21 إلى 25 يناير2019 ، نيويورك، تقرير الدورة العادية الثانية، من 4-7 سبتمبر2018 نيويورك.